



ملاحظات حول بعض الآثار التأمينية لتعريفات ترامب الجمركية

مصباح كمال*

25 نيسان 2025



العنوان:

ملاحظات حول بعض الآثار التأمينية لتعريفات ترامب الجمركية

الموضوع:

التامين و التعرفة الجمركية

الكاتب:

مصباح كمال

التاريخ:

25 نيسان 2025

ملاحظات حول بعض الآثار التأمينية لتعريفات ترامب الجمركية

ملاحظات عامة:

نقرأ في كتب الاقتصاد المدرسية أن التعريفات الجمركية ترتبط بالسياسات التجارية والعلاقات الاقتصادية الدولية والتصنيع. لكن هذه الكتب لا تتناول تأثير التعريفات على تحويل (تجارة) المخاطر عبر الحدود وتكاليف الخسائر والأضرار المادية المضمونة بموجب وثائق التأمين، أو تأثيرها على سياسات الاكتتاب وتسعير أغطية التأمين.

سنحاول في هذه الورقة تقديم جملة من الملاحظات في ضوء قرارات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لمعالجة العجز في الميزان التجاري وفي الوقت ذاته معاقبة المنافسين من خلال فرض رسوم جمركية عالية عليها.¹

كما يبين العديد من المعلقين الاقتصاديين فإن هذه الرسوم الجمركية جاءت انتهاكاً لقواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة التي صادقت عليها الولايات المتحدة مع بعض الدول (على سبيل المثال، كندا والمكسيك)، وانتهاكاً أيضاً لدستور الولايات المتحدة، الذي يمنح الكونغرس، وليس الرئيس، سلطة تحديد الرسوم الجمركية. لكن ترامب والمدافعون عنه يبررون زيادة الرسوم الجمركية بدعوى تقليص حجم العجز التجاري الذي يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة، وبدعوى تعزيز الصناعات المحلية التي تُعوّض الواردات وبالتالي تعزيز التصدير – وكل هذه قابلة للنقاش والدحض وتنطوي على تناقضات.²

¹ استفدنا في كتابة هذه الورقة من قراءات في بعض المطبوعات التأمينية الصادرة باللغة الإنجليزية.

² د. سهام يوسف علي، "تناقضات سياسة ترامب التجارية: قراءة اقتصادية"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: [تناقضات سياسة ترامب التجارية: قراءة اقتصادية: – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)

من خلال قراراته/مراسيمه الرئاسية في زيادة التعريفات الجمركية على العديد من الدول، ومنها جزر غير مأهولة، بحجة وجود حالة طوارئ وطنية تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية فإن ترامب أحدث انقلاباً في الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية في العالم. كان من النتائج المباشرة لهذه التعريفات العقابية الهبوط في أسواق الأوراق المالية العالمية، وهو ما حدى بعض المعلقين إلى وصف قرارات ترامب بأنها ستقود إلى صدمة ركود تضخمي. كما أنها ستؤدي إلى رفع التكاليف على المستهلكين والشركات الصناعية ومقدمي الخدمات في الولايات المتحدة، بما في ذلك شركات التأمين.

وتأتي هذه القرارات متناغمة مع شعار "أجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" Make America Great Again الذي أخذه ترامب من الرئيس الأسبق دونالد ريغان، واستخدمه كمحور لإعادة بناء القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. عدا عن تعبيره عن نزعة قومية أمريكية واستعلاء وتفرد في فرض السياسات والمواقف، فإن تحقيق هذا الشعار يكون على حساب الاقتصادات الأخرى وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الطبقات العاملة الأمريكية. واحدة من إفرازات هذا الشعار هو الاستهانة بحياة وحقوق بعض الشعوب وخاصة في الجنوب.

وكمثال على ذلك، قارن بين موقف ترامب من الحرب في أوكرانيا (حضّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على وقف العمليات الحربية)³ وعض النظر عن الإبادة الجماعية في غزة (امتلاك غزة لتحويلها إلى منتجعات) لابل الوقوف المدعم بالسلاح مع دولة الاحتلال والابارتايد.

³ [Trump says he is 'not happy' with deadly Russian strikes on Kyiv - BBC News](#)

غياب التعريفات الجمركية على الخدمات المالية:

تتخذ التعريفات الجمركية على الخدمات المالية شكل الضرائب أو الرسوم المفروضة على الواردات أو الصادرات، ولكن في سياق الخدمات المالية، ومنها خدمات التأمين وإعادة التأمين، قد تشير إلى الرسوم أو الجبايات المطبقة على المعاملات (رسم الطابع) أو الخدمات العابرة للحدود (عقود إعادة التأمين) أو المنتجات المالية (وثائق التأمين).

يشهد نشاط التجارة الدولية تعريفات جمركية متبادلة بين البلدان تؤثر على قطاعات اقتصادية مختلفة كالتصنيع والإنشاء، إلا أن الخدمات المالية غالباً ما تتأثر بشكل غير مباشر بزيادة التكاليف وتعقيدات سلاسل التوريد العالمية. في مجال التأمين، تعمل شركات التأمين وإعادة التأمين على تكييف أوضاعها من خلال التحليل للأعباء المترتبة على التعريفات ورسم السياسات الاكتتابية المناسبة وتخطيط السيناريوهات المحتملة وإدارة التكاليف. ويمكن إدراج هذه الإجراءات تحت عنوان إدارة مخاطر شركة التأمين.

حتى الآن لم يلجأ ترامب إلى فرض التعريفات الجمركية على الخدمات المالية ومنها خدمات التأمين، ومع هذا فإن صناعة التأمين ليست بمنأى عن الركود والتضخم ودورة التقلبات في أسواق الأوراق المالية التي يمكن أن تنشأ عن هذه التعريفات. كما أن ترامب لم يفرض، حتى الآن، تعريفات جمركية على حركة رأس المال بين

الدول.⁴

ربما يكمن السبب وراء عدم فرض التعريفات على الخدمات المالية في واقع أن الولايات المتحدة تتمتع بفائض في تجارة الخدمات، وهو عكس الوضع بالنسبة لتجارة

⁴ في الاقتصادات المتقدمة تستفيد شركات التأمين من توافر هذه الحركة لتمويل الطاقة الاستيعابية للأخطار risk capacity التي تكتتب بها، أو اتمام عمليات الدمج والاستحواذ في الولايات المتحدة. الشركات غير الأمريكية تستطيع الاستثمار في الولايات المتحدة بدون تقييدات كثيرة، كما أن المستثمرين (الأجانب) في الولايات المتحدة يستطيعون تحويل الارصدة المالية من الولايات المتحدة.

السلع المادية حيث تعاني من عجز في هذه التجارة - وهو الدافع المعلن وراء قرارات ترامب العقابية وخاصة ضد الصين.

بعض آثار التعريفات الجمركية على النشاط التأميني:

رغم عدم فرض تعريفات جمركية على خدمات التأمين فإن التعريفات المفروضة على التجارة السلعية المادية قد تؤثر على شركات التأمين. لنتذكر أن النشاط التأميني لا يقوم في فراغ بل يعكس النشاط في الاقتصاد الحقيقي المادي. ومن المتوقع أن تؤثر قرارات ترامب بشكل غير مباشر على هذا النشاط خاصة مع احتمال تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما لم يتم إيجاد حل للنزاع الذي خلقته قرارات ترامب لاستعادة ثقة الشركات والمستثمرين باستقرار نسبي في الأوضاع. يمكن إجمال الآثار التأمينية المتوقعة بالآتي:

- زيادة كلفة المطالبات بالتعويض بسبب ارتفاع نسبة التضخم (كما سيتوضح فيما بعد)
- تقليص الطلب على شراء حماية التأمين (تغيير في نمط استهلاك المنتج التأميني)

كما هو معروف فإن **الطلب على التأمين** يرتبط ارتباطاً مباشراً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، وبالتالي بدورة الأعمال. وبالتالي، فإن انكماش الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الطلب على التأمين.

ويرتبط هذا الوضع مع ازدياد فرص عدم استقرار الأسواق وزعزعة الثقة. ويمكن فهم احتمال زعزعة الثقة في الأسواق، ومنها أسواق التأمين، وربما تفاقمها باللجوء إلى مفهوم "الغريزة الحيوانية" Animal Spirits الذي وصفه كينز، وهي العواطف والغرائز التي تؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية. فعندما يكون هناك تفاؤل اقتصادي عام فإن المستهلكين قد يجنحون إلى شراء الحماية التأمينية بفضل الشعور بالثقة في المستقبل. وعلى العكس، في فترات التشاؤم أو عدم اليقين، فإنهم قد يقللون

من الطلب على حماية التأمين بسبب القلق بشأن القدرة على تحمل التكاليف أو الحاجة إلى تقليل الإنفاق.

و يلاحظ بعض المعلقين أن حالة عدم اليقين التي نشأت بسبب قرارات ترامب والتحديات المترتبة عليها تحمل معها في نفس الوقت الفرصة لبعض الشركات، وخاصة شركات وساطة التأمين وإعادة التأمين وأذرعها الاستشارية، في توسيع خدماتها الاستشارية للشركات التجارية والصناعية في مجال التعامل مع تداعيات هذه القرارات.

بعض آثار التعريفات الجمركية على إعادة التأمين:

إن التعريفات الجمركية على إعادة التأمين قد تؤدي إلى:

تجزئة الطاقة الاستيعابية للأخطار على المستوى العالمي، وهذا من شأنه جعل حماية إعادة التأمين مكلفاً بحيث أن شركات التأمين المباشر (الشركات المسندة) تضطر إلى شراء حماية إعادة التأمين من شركات إعادة تأمين لا تتمتع بالملاءة المالية والتصنيف الائتماني المناسب. ولكن قد يوفر هذا الوضع فرصة البحث عن مصادر أخرى لإعادة التأمين خارج الأسواق الغربية، أو إعادة النظر بنسبة الاحتفاظ بالأخطار.

مقابل ذلك، قد تضطر شركات تأمين مباشر أخرى إلى الاستمرار في التعامل مع شركات إعادة التأمين الرصينة وتحمل ارتفاع التكاليف المالية العالية (تسعير عقود إعادة التأمين بأسعار أعلى، خفض عمولة إعادة التأمين، وعمولة الأرباح وغيرها)

تحديات التعريفات الجمركية:

يمكن القول وبشكل عام أن قطاع التأمين معزول إلى حد ما من الصدمات الاقتصادية الكلية Macroeconomic Shocks ذلك لأن فئات من طالبي حماية التأمين ملزمون بشراء بعض أنواع التأمين بقوة القانون (على سبيل المثال، التأمين الإلزامي من حوادث السيارات)، أو بقوة قواعد ممارسة المهنة (كالتطب بفروعه المختلفة، ومهن

أخرى)، أو بدوافع مالية (عدم القدرة على بناء احتياطات مالية داخلية لمواجهة الخسائر والأضرار العرضية).

مقابل ذلك فإن بعض فروع التأمين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدورة الأعمال Business Cycle كالتأمين البحري-بضائع والتأمين البحري-هياكل. فكلما ازدادت التجارة الدولية وبالتالي حركة الشحن البحري فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على التأمين البحري لتغطية المخاطر المرتبطة بالنقل البحري للبضائع ولهياكل السفن ذاتها. أما في فترات الركود الاقتصادي، فقد تنخفض حركة التجارة والشحن، مما يؤثر على حجم الأعمال المتعلقة بالتأمين البحري.

إن الزيادة في التعريفات الجمركية تشكّل تحدياً لشركات التأمين في فرع التأمين البحري ويمكن توصيفها كما يلي: إن ارتفاع قيمة البضائع المشحونة (بسبب الزيادة في الرسوم الجمركية) تستدعي مراجعة صارمة للقيمة المعروضة للتأمين، وهذا الارتفاع في القيمة سينعكس في ارتفاع قسط التأمين. وينطبق هذا الوضع أيضاً على ما يُعرف بوثائق التأمين البحري الداخلي Inland Marine (كالتأمين على البضائع أثناء النقل البري أو النهري، والتأمين على معدات المقاولين، ومسؤولية الناقل، والأموال برسم الأمانة) فمحل الخطر الذي قد يتعرض للخسارة المادية يقتضي إعادة النظر بالقيمة المؤمن عليها لأخذ الزيادة في الرسوم بنظر الاعتبار وبالتالي يقتضي من شركة التأمين إعادة النظر في أسعار التأمين القياسية نظراً لارتفاع تكاليف التصليح أو الاستبدال ويكون المؤمن عليهم هم من يتحملون عبء الزيادة في أسعار التأمين.

تهديد التضخم:

تؤدي التعريفات الجمركية إلى ارتفاع تكلفة المنتجات لأن المستوردين ملزمون بدفع هذه التعريفات (الضرائب) عليها؛ كما أن الموردون قد يضطرون إلى التحول إلى

بدائل محلية الصنع والتي غالبًا ما تكون أكثر تكلفة أو ذات جودة أقل أو غير مناسبة للأغراض وتتطلب تعديلاً (وبالتالي تكلفة إضافية).

تؤدي التعريفات الجمركية حتمًا إلى ارتفاع تكاليف المطالبات بالتعويض في حال الاعتماد على المواد المستوردة لإجراء التصليحات على الأموال المتضررة أو استبدالها في حال تعذر التصليح. ولنا في التأمين الهندسي على المنشآت مثالاً جيداً خاصة عند يكون محل التأمين منشأً صناعياً كبيراً حيث تكون التكنولوجيا والمكان والمعدات مستوردة.

ستؤدي زيادة تكاليف المطالبات حتمًا إلى تقليص هوامش ربح شركات التأمين، والضغط على مستويات أقساط التأمين نحو الارتفاع.

من المفيد إعادة القول إن شركات التأمين لا تعمل في فراغ. لذلك فإن ارتفاع التضخم الناجم عن ازدياد تكاليف التجارة يؤثر على جوانب الاكتتاب التأميني. يمكن إجمال هذا التأثير بالآتي:

- ازدياد ميل شركات التأمين إلى سياسة متحفظة في احتساب الاحتياطي⁵ وذلك من خلال تقييم/احتساب المطالبات المستقبلية بحدود أعلى لمراعاة ازدياد التكاليف.
- تصاعد تكلفة شراء إعادة التأمين فمع زيادة شركات التأمين لحدود الاحتفاظ⁶ والنفقات الرأسمالية لتلبية المتطلبات التنظيمية، مثل الاحتفاظ باحتياطيات لتغطية المطالبات المحتملة وضمن الملاءة المالية، فإن شركات إعادة التأمين تلجأ إلى مراجعة تسعيرها وتحميل شركة التأمين الزيادة في التسعير. إن تكلفة

⁵ بشكل عام، يمثل الاحتياطي مبلغًا ماليًا تخصصه شركة التأمين لتغطية الالتزامات المستقبلية المتعلقة تجاه المؤمن عليهم. ويستخدم هذا الاحتياطي لدفع التعويضات النقدية للمؤمن عليهم عند وقوع الحوادث ومطالبات التعويض الناشئة عنها. كما تعمل بعض شركات التأمين على استثمار الاحتياطي لزيادة قيمته وتحقيق عوائد إضافية للشركة.

⁶ الاحتفاظ في شركة التأمين يشير إلى نسبة من المخاطر التي تختار الشركة الاحتفاظ بها لحسابها دون إعادة تأمينها لدى شركات إعادة التأمين. تحدد شركة التأمين حد الاحتفاظ بناءً على قدرتها المالية على تحمل كلفة المخاطر التي تكتتب بها، ويُصنّف احتساب الاحتفاظ وحدوده كإحدى وسائل إدارة الخطر للشركة.

الاحتفاظ برأس المال لتلبية متطلبات الملاءة المالية في شركات إعادة التأمين هي على العموم أعلى، مقارنة بشركات التأمين المباشر، بسبب التقلبات الأكبر في أعمال شركات الإعادة.

■ احتمال تقلص القدرة على الاكتتاب، لا سيما في القطاعات ذات الهوامش المنخفضة تاريخياً (مثل وثائق تأمين المستأجرين من الخسائر والأضرار المتعلقة بممتلكاتهم الشخصية ومسؤولياتهم القانونية، وتأمين السيارات التجارية عالية المخاطر).

في ظل هذه الديناميكيات، قد تُقلل شركات التأمين من شهيتها للمخاطرة في الاكتتاب أو تتوقف عن الاكتتاب في أنواع التأمين غير المربحة، مما يُصعب على المستهلكين الأفراد والشركات الحصول على الحماية التأمينية بأسعار معقولة.

بالنسبة لآثار رسوم ترامب الجمركية على قطاع التأمين في الولايات المتحدة تشير الصحافة التأمينية إلى الأمثلة التالية:

- في تأمين السيارات: تؤدي الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة وقطع الغيار إلى زيادة تكاليف التصليح، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المطالبات بالتعويض. كما تؤدي إلى ارتفاع أقساط تأمين السيارات.
- في تأمين المساكن: تؤدي الرسوم الجمركية على مواد البناء، كالأخشاب والصلب والألمنيوم، إلى ارتفاع تكاليف إعادة البناء، وهو ما يؤثر على تعويضات شركات التأمين عن الأضرار والخسائر المادية، مما يؤدي إلى ارتفاع أقساط التأمين لأصحاب المساكن.

■ في التأمين التجاري: إن الآثار الاقتصادية الأوسع للرسوم الجمركية، مثل زيادة تكاليف المواد الخام، ستؤدي إلى إرهاب الميزانيات العامة وزيادة المخاطر على شركات التأمين. وهو ما يقتضي إدخال تعديلات في الاكتتاب ومراجعة أسعار التأمين.

■ التأثير العام على القطاع: خلق حالة من عدم اليقين الناجم عن الرسوم الجمركية مما يدفع شركات التأمين إلى توخي الحذر، ويؤدي بدوره إلى تباطؤ الاكتتاب في تأمين أخطار الشركات متعددة الجنسيات وزيادة التركيز على إدارة التكاليف.

تقلبات ترامب:

إن الملاحظات المعروضة في هذه الورقة تتحصر في مجال التصور وما علينا إلا الانتظار للآثار الحقيقية التي ستترتب على قرارات ترامب. فالأوضاع لا تزال متحركة كما أن التقلبات في القرارات مستمرة وتُصعّب من المتابعة، فبمّا يصدر ترامب قرارًا بفرض تعريف جمركية عقابية وبعدها يعلن توقيفها لمدة تسعين يومًا، ويلجأ في يوم آخر إلى استخدام عبارات سوقية بحق مسؤولين في الولايات المتحدة ويثير "الغرائز الحيوانية" في الأسواق. وضمن هذا السياق فقد لا يكون مستبعدًا أن يلجأ ترامب إلى توسيع نطاق التعريفات الجمركية لتشمل منتجات التأمين أو تجارة هذه المنتجات عبر الحدود فالرجل صاحب أهواء.

تأثر صناعة التأمين العربية بالتعريفات الجمركية:

إن تعريفات ترامب الجمركية قد تؤثر على صناعة التأمين العربية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الاقتصادات الأخرى. على سبيل المثال، إذا أدت التعريفات إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد أو انخفاض الصادرات، فقد تواجه شركات التأمين العربية تحديات في ترتيب وشراء حماية إعادة التأمين أو الاستثمار في تغطيات تأمينية جديدة بسبب ارتفاع كلفة الحماية.

مقابل ذلك، فإن التغييرات المترتبة على سياسات ترامب قد تؤدي إلى تغييرات في أنماط التجارة الدولية، مما قد يدفع شركات التأمين العربية إلى البحث عن أسواق بديلة لإعادة التأمين (على سبيل المثال الصين، سنغافورة).

قد لا يكون سوق التأمين العراقي بعيداً عن هذا التصور، لكن الأمر بحاجة إلى دراسة منفصلة نتمنى أن يقوم بها من هم أدرى بهموم السوق في العراق.

جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.

الكاتب:

مصباح كمال: باحث وكاتب عراقي متخصص في قطاع التأمين مقيم في المهجر.





عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600